

الخطّة الإستراتيجية لمحاكم دبي

٢٠٠٦ - ٢٠٠٨

الوثيقة الإستراتيجية لمحاكم دبي 2006-2008

المحتويات

م	المحتوى	رقم الصفحة
١	كلمة مدير محاكم دبي	٣
٢	المقدمة	٦
٣	المنهجية المتبعة لتطوير الخطة الإستراتيجية	٧
٤	الهيكل التنظيمي لمحاكم دبي	9
٥	الرؤية والرسالة والقيم	10
٦	المحاور الرئيسية للخطة الإستراتيجية	11
٧	الأهداف الإستراتيجية	12

الوثيقة الإستراتيجية لمحاكم دبي

2006-2008

كلمة مدير محاكم دبي

تدرك محاكم دبي أهمية التخطيط ودوره في تنظيم أعمالها القضائية والإدارية على السواء. علماً بأن عمليات التخطيط تُمارس وبشكل دائم ومستمر في مختلف المستويات وبأشكالها المختلفة وعلى رأسها التخطيط الإستراتيجي من قبل الأجهزة القضائية والوحدات الإدارية بالمحاكم. هذه الممارسات تتيح لنا في محاكم دبي الفرصة لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص المتاحة وأماننا والمخاطر التي نتوقع أن تواجهنا في المستقبل، وذلك من أجل تحديد ملامح استراتيجياتنا المستقبلية وفرص نجاح الوصول لها والإمكانات المتوفرة لدينا والتي تساعد على تحقيق هذه الاستراتيجيات. واليوم، وبجهود ومشاركة جماعية استطعنا كتابة خطتنا الإستراتيجية ٢٠٠٦-٢٠٠٨، وتوثيقها وتوفير ما يلزم من الموارد التي تكفل الوصول إلى أهداف وغايات هذه الخطة.

إن التخطيط من العمليات والمهام الضرورية لنا في محاكم دبي، لما يضمنه لنا من فوائد عديدة، ومن أهمها ما توفره عمليات التخطيط لنا من تفهم مشترك حول الأهداف والانجازات التي نسعى إلى تحقيقها بشكل جماعي. كما يوفر التخطيط تفهم مشترك حول الخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق تلك الانجازات. كذلك يساعدنا التخطيط على تحديد الأولويات ورصد الموارد وتحديد أفضل الطرق لاستخدامها. كما يبقى التخطيط أعمالنا في الإطار الصحيح ويساعد على تحديد دقيق للأهداف والأدوار ومؤشرات قياس الأداء.

الخطة الإستراتيجية لمحاكم دبي ٢٠٠٦-٢٠٠٨م، وضعت بحيث تتضح أماننا الصورة الكلية لعمل المحاكم خلال الفترة المقررة، وفي سبيل إعدادها اقتضى المرور بمراحل وخطوات محددة تضمن لنا النجاح. هذه المراحل انطلقت بدءاً بتحديد واقع المحاكم في إمارة دبي، وهي المرحلة التي تم فيها جمع المعلومات من المعنيين،

الوثيقة الإستراتيجية لمحاكم دبي 2006-2008

باستخدام الوسائل المناسبة للتعرف على واقع المحاكم الداخلي والخارجي. وقد أستخدم لهذا الغرض أداة SWOT ، للتعرف على نقاط القوة والضعف، والتعرف على الفرص المتاحة والمخاطر. وقد تلت هذه المرحلة مرحلة تحديد الإطار الاستراتيجي من خلال استخدام نتائج مرحلة تحديد الواقع ومطابقتها مع الإطار الاستراتيجي بهدف التعرف على مدى انسجام واقع محاكم دبي مع أطرها الإستراتيجية التي بدورها تتكون من رؤيتها، ورسالتها، وقيمتها، وأهدافها العامة.

المرحلة الثالثة، خصصت للتطوير والنظر إلى المستقبل، والتي تضمنت حصر المهام التي نحتاج أن ننجزها للوصول إلى الحالة الأفضل، ثم تم إجراء تحليل الفجوة من أجل التعرف على الفجوة الفاصلة بين واقعنا الحالي وبين طموحنا في المستقبل، ثم تلت هذه المرحلة مرحلة ترتيب الأولويات، ومن بعد مرحلة كتابة الخطة، وتداولها.

وتحتوي "وثيقة" الخطة الإستراتيجية التي بين أيديكم على محاور رئيسية وهي:

- الأطر الإستراتيجية: الرؤية، الرسالة، القيم.
- المحاور الرئيسية للخطة الإستراتيجية.
- الأهداف الإستراتيجية.
- المنهجية التي المتبعة لتطوير هذه الخطة.

الوثيقة الإستراتيجية لمحاكم دبي 2006-2008

والآن يجب أن نبدأ في تنفيذ الخطة الإستراتيجية. وهي المرحلة الأكثر دقة وبساطة في نفس الوقت. فكما هو ملاحظ بأن الخطة العامة لمحاكم دبي تحتوي على "نشاطات رئيسية"، إن لم يتم وضعها وترجمتها في خطط عمل " Action Plan " فلن يتم تنفيذ الخطة العامة بشكل فعال ودقيق. فبعد أن قمنا باعتماد وتوزيع الخطة العامة، وجب-على الأجهزة القضائية والوحدات الإدارية في المحاكم الإسراع وبهمة-في البدء في دراسة الجزء الذي يهتم به في الخطة ويضع له خطة عمل تتضمن نشاطات فرعية ينتج عن تطبيقها في إطار زمني محدد تحقيق الجزء المعنيين به من الخطة الإستراتيجية العامة.

نحن نتوقع من الجميع- في هذه المرحلة- العمل على تحديد النشاطات الرئيسية المأخوذة من الخطة العامة، وتفصيلها في نشاطات فرعية، وتحديد الإجراءات اللازم اتخاذها لتنفيذ كل نشاط فرعي، والفريق المسئول عن تنفيذه، والمدة الزمنية المتاحة لتنفيذه، والموارد التي يحتاجونها لتنفيذه. وفي نهاية هذه المرحلة سيكون لدينا العديد من خطط العمل والتي سيؤدي تنفيذها في المحصلة إلى تطبيق الخطة الإستراتيجية العامة للمحاكم.

وفي الختام ننصح جميع القيادات في محاكم دبي على تشجيع مشاركة العاملين والفئات المستهدفة في وضع الخطط التنفيذية، كما ننصح بالتأكد من وضع خطط عمل تترجم نشاطات وإجراءات الخطط التنفيذية. من ثم نحث على التأكد من إطلاع كافة المعنيين على الخطة الإستراتيجية والخطط التنفيذية وخطط العمل والتزامهم بها. كما يجب أن لا نعتبر هذه الخطة وثيقة مقدسة بل يجب تخصيص الوقت والجهد لأجل عمليات مراجعة الخطط وإدخال التعديلات عليها وتطويرها. وبالله التوفيق،،،

الوثيقة الإستراتيجية لمحاكم دبي

2006-2008

المقدمة:

الخطة الإستراتيجية لمحاكم دبي (مايو ٢٠٠٦ - ديسمبر ٢٠٠٨) طبقا لمحتويات هذه الوثيقة تم إعدادها بعد إجراء تعديلات عليها في ضوء عدة عوامل رئيسية مؤثرة في مسيرة المحاكم خلال الأعوام القادمة. ومن أبرز تلك العوامل:

أولاً: التغييرات المؤثرة التي طرأت على القيادة العليا وما تبعها من تغيير على الهيكل التنظيمي وعليه كان لزاماً أن يتم التعديل على الخطة الإستراتيجية لتعكس أثر اختصاصات ومهام وحدات الهيكل الإداري المعدل و التوجهات الجديدة للإدارة العليا .

ثانياً: التقييم الفعلي الذي رصدته الدائرة للتغيرات البيئية الخارجية والتشغيلية مقارنة بالافتراضات التي وضعت سابقاً أثناء إعداد الخطة العام الماضي أثر كذلك في التعديلات التي أجريت.

ثالثاً: نتائج تحليل الوضع لقطاع العدل بدبي والتي توصل إليها فريق العدل المنبثق من لجنة العدل والأمن والسلامة ضمن تطوير خطة حكومة دبي الإستراتيجية وما افرضه هذا التحليل من تحديات تتطلب تعديلات جوهرية على المحاور الرئيسية والأهداف التي وضعت مسبقاً.

وتتضمن هذه الوثيقة المنهجية التي اتبعت في إعداد وتطوير هذه الخطة، وحددت الأهداف الإستراتيجية بأربعة عشر هدفاً تغطي المحاور الرئيسية الثلاثة للخطة وعناصرها الفرعية. وتم الاتفاق على استراتيجيات موصلة لتحقيق الأهداف مدعومة بمبادرات ومؤشرات نجاح، ولتنسيق وضمان تنفيذ المبادرات والمشاريع فقد تم ربطها بالبرنامج الزمني الموضح في الجدول المرفق بهذه الخطة.

الوثيقة الإستراتيجية لمحاكم دبي

2006-2008

المنهجية المتبعة لتطوير الخطة الإستراتيجية لتتوافق مع الهيكل الإداري الجديد وما أفرزته التغيرات العامة:

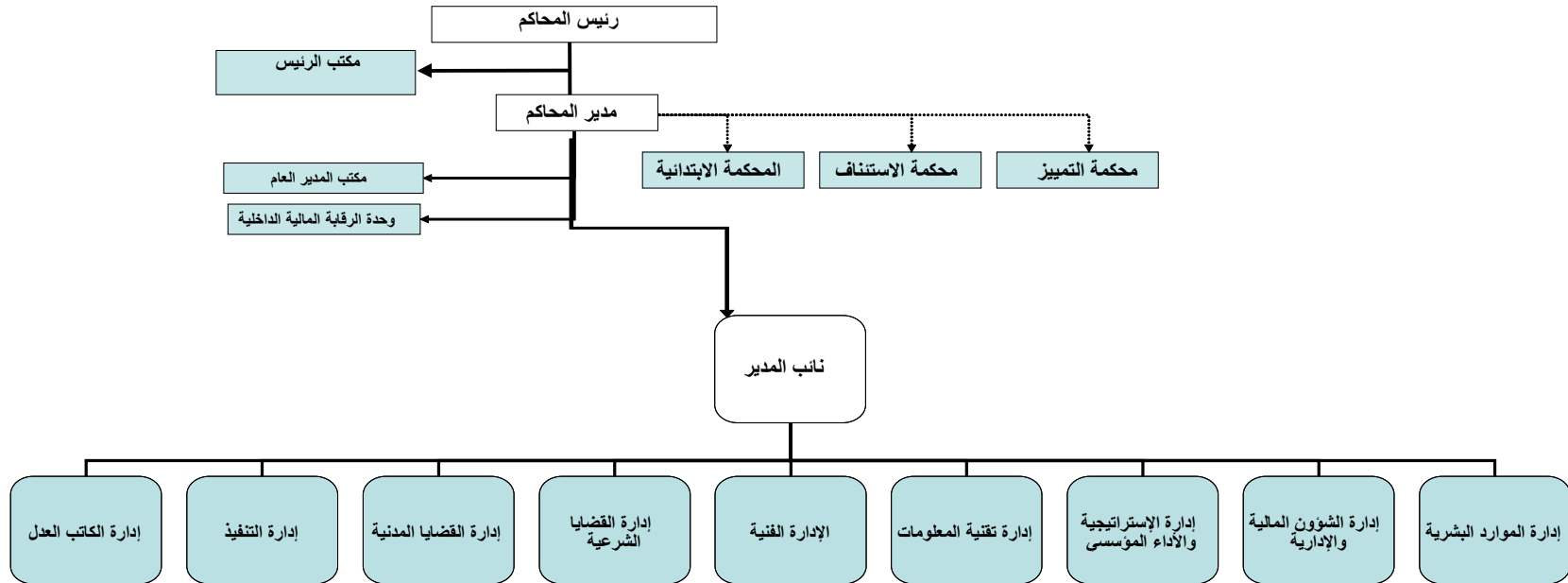
١. الاتفاق على صيغة التعديل البسيط على رسالة الدائرة نظرا لانتقال مهام إدارة الفتوى والتشريع من اختصاصات محاكم دبي وإسنادها الى جهة أخرى، لتكون الصيغة المعدلة " تحقيق العدالة في المجتمع من خلال الدقة والسرعة بالفصل في الدعاوي وتنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر القضائية وتوثيق المحررات بالاعتماد على كوادرو وطنية مؤهلة ونظم وإجراءات وتقنيات حديثة ومتطورة.
٢. الاتفاق على المحاور الرئيسية للخطة الإستراتيجية المعدلة على أن يعتمد هذا الاختيار أساسا على ماتضمنته الخطط الإستراتيجية الثلاث السابقة والمتضمنة الآتي:
 - ارتكزت الخطة الأولى (٢٠٠٠-٢٠٠٥) على ثلاث محاور بنيت عليها الأهداف الإستراتيجية الخمسة حيث يمكن ملاحظة أن الأهداف الأول والثاني والخامس تعتمد على محور المتعاملين (بما فيهم المجتمع، الحكومة، المراجعين، الشركاء). الهدف الثالث محور الأداء الداخلي (المؤسسي). الهدف الرابع يركز على محور تطوير وتنمية الموارد البشرية.
 - ارتكزت الخطة الثانية (٢٠٠٤-٢٠٠٩) على ثلاث محاور بنيت عليها الأهداف الإستراتيجية وهي: المحور الأول (المتعامل/الحكومة)، المحور الثاني (العمليات الداخلية)، المحور الثالث (التعلم والتطور للموارد البشرية).
 - ارتكزت الخطة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) قبل التعديل على عدد سبعة محاور اختصرت في التعديل الى ثلاثة محاور رئيسية تتضمن تسعة عناصر فرعية.
٣. بعد تحديد المحاور تمت مراجعة الأهداف الإستراتيجية من واقع الخطط السابقة بمراعاة مخرجات تحليل الوضع وعدم المبالغة في عدد الأهداف (في حدود عشرة أهداف تقريبا) وترتيبها بعد ذلك حسب أولوياتها.

الوثيقة الإستراتيجية لمحاكم دبي 2006-2008

٤. تم الاتفاق على الاستراتيجيات التي تبنتها الدائرة والموصلة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية بقاءات جماعية مع مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام ومسؤولي الشعب. وتبع ذلك وضع المبادرات والبرامج التي من شأنها تحقيق الاستراتيجيات.
٥. تمت مراجعة وتعديل الخطط التشغيلية للوحدات مع كل إدارة على حده من قبل إدارة الإستراتيجية والأداء المؤسسي، ومراجعة خطة الدائرة المالية بالتنسيق مابين إدارة الشؤون المالية والإدارية وإدارة الإستراتيجية والأداء المؤسسي.
٦. قامت إدارة الإستراتيجية والأداء المؤسسي بتجميع كل الإجراءات السابقة وإصدار هذه الخطة الإستراتيجية بما في ذلك الخطة الزمنية والإجراءات الخاصة بتقييم ومتابعة مراحل تنفيذ الخطة.

الوثيقة الإستراتيجية لمحاكم دبي 2006-2008

الهيكل التنظيمي الإداري المعتمد لمحاكم دبي



الوثيقة الإستراتيجية لمحاكم دبي 2006-2008

رؤيتنا

الريادة في عمل المحاكم

رسالتنا

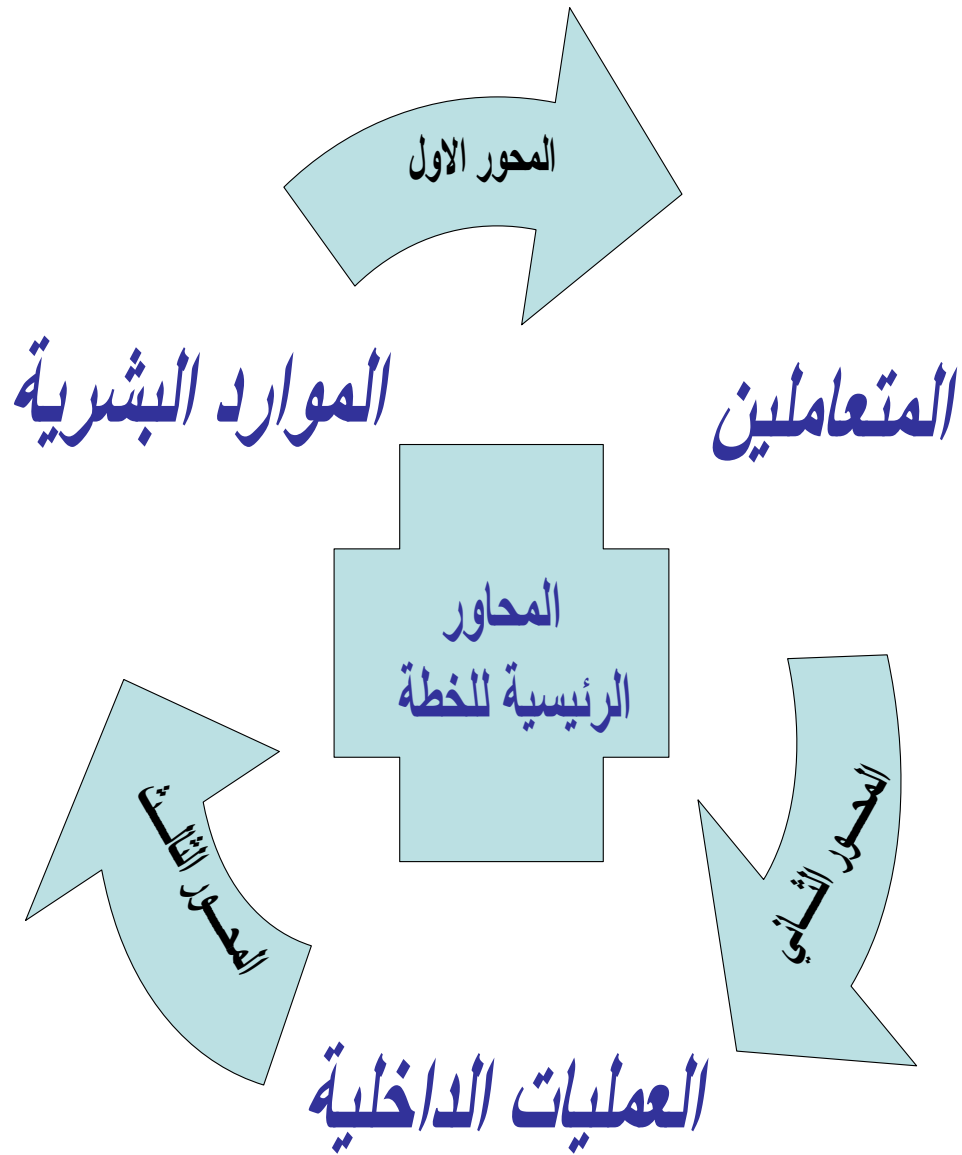
” تحقيق العدالة في المجتمع، من خلال الدقة والسرعة بالفصل في الدعاوى وتنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر القضائية وتوثيق العقود والمحركات، بالاعتماد على كوادِر وطنية مؤهلة ونظم وإجراءات وتقنيات حديثة ومتطورة. ”

قيمتنا

في مسيرتنا نحو رؤيتنا الإستراتيجية ولتحقيق رسالتنا على المستويات كافة، فإننا نحتكم إلى منظومة قيمنا المشتركة التي ستبقى دوماً مرجعيتنا الأولى والأساسية:

١. العدل.
٢. المساواة.
٣. الإبداع والتميز.
٤. العمل بروح الفريق.
٥. الاستقلالية.

الوثيقة الإستراتيجية لمحاكم دبي 2006-2008



الوثيقة الإستراتيجية لمحاكم دبي

2006-2008

الأهداف الإستراتيجية

الأهداف الإستراتيجية الخاصة بمحور المتعاملين (المجتمع-الحكومة-المتعاملين-الشركاء)

١. تعزيز ثقة المجتمع بالنظام القضائي.
٢. تنقية التشريعات القضائية والعمل على تطويرها.
٣. تقديم خدمات متميزة للمتعاملين.
٤. دعم وتطوير العلاقات مع معاوني القضاء (المحامين والخبراء ومن في حكمهم).
٥. تعزيز التعاون القضائي المحلي والاتحادي والإقليمي والدولي.

الأهداف الإستراتيجية الخاصة بمحور العمليات الداخلية

٦. تعزيز الاعتماد على التقنيات الحديثة في تطوير العمل بالدائرة.
٧. تفعيل التميز في الخدمات المقدمة بما يتناسب مع احتياجات المتعاملين وتوقعاتهم.
٨. تحسين وإعادة هندسة العمليات الرئيسية والمساعدة بمحاكم دبي بما يتناسب مع تنفيذ إستراتيجية الدائرة وتحقيق أهدافها.
٩. تطوير وتطبيق استراتيجيات مالية وإدارية لدعم تحقيق رسالة محاكم دبي.
١٠. استحداث وتطوير وتطبيق معايير أداء خاصة بالعمل القضائي.

الأهداف الإستراتيجية الخاصة بمحور الموارد البشرية

١١. اجتذاب وتطوير موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية قادرة على المساهمة في تحقيق رسالة وأهداف الدائرة.
١٢. إيجاد بيئة عمل تدعم المحافظة على الموارد البشرية ذات الكفاءات العالية القادرة على تقديم وإبتكار أداء مؤسسيا متميزا.
١٣. إعداد وتطبيق خطة لتوطين الكادرين القضائي والإداري.
١٤. تأهيل جيل من القادة قادر على التعامل مع المستجدات المعاصرة والاحتياجات المستقبلية.